

الجسور على الأشخاص الذين يملكون الأسباب الموجبة ، والذين لا يسوء تنقلهم عبرها للمصلحة الوطنية .

أما نشاطات المقاومة الفلسطينية المتجهة الى السياحة في فلسطين المحتلة ، قادت في بعض الحالات الى التأثير على الحركة السياحية بصورة مباشرة بالإضافة الى التأثير العام للمعطيات ، انما المطلوب السعي لتكثيف العمليات الموجهة ضد السياحة وكذلك تأمين التغطية الاعلامية اللائمة لتعبيق آثارها . ونشير بهذا الصدد الى ان عام ١٩٧٤ شهد عملية فدائية رئيسية استهدفت عرقله السياحة بشكل مباشر ، وان شهد عمليات فدائية اخرى عديدة في مناطق تعتبر سياحية دون ان تكون السياحة هي الهدف المقصود .

وهذه العملية التي استهدفت السياحة جاءت في الاسبوع الاخير من عام ١٩٧٤ ، وجاءت محاولة الاستفادة منها اعلاميا تالية لها ، بينما لا تشكل فترة اعياد الميلاد سوى واحدة من المناسبات الهامة من بين مجموع مناسبات البلدة الاهمية . وفي عام ١٩٧٤ كانت احتفالات العام المقدس هي الاكثر اهمية ، وهذه الاحتفالات تستمر حتى الشهر الاخير من عام ١٩٧٥ ، وبالتالي ، فان عرقله جهد العدو السياحي في هذه الفترة تصبح مسألة هامة للغاية .

ان تخطيط العدو للاستفادة من المناسبات الدينية ، هو الان محور جهده لتعاش الحركة السياحية ، واذا كان موشيه كول قد خطط منذ حزيران ١٩٧٤ لاقامة مهرجان للموسيقى الكنسية في الناصرة في ربيع ١٩٧٥ ، وجعل باكورة نشاطاته في عام ١٩٧٥ هي شد الرحال الى الولايات المتحدة ، ضمن برنامج الاجتماع الى رجال الدين من اجل زيادة حركة الحجاج الى فلسطين المحتلة (١٢٨) . فان ذلك يعكس حقيقة مؤكدة وهي ان وزارة السياحة الاسرائيلية تتاجر بالقدسات الدينية لابتزاز العملات الصعبة . ونستطيع في هذا المجال ان نقوم بتحريك اعلامي موجه الى الضمير المسيحي بغية احباط جهود العدو ، متذكرين ان عملية بناء موقف ملائم لا تتم بين يوم وليلة .

ان هذا الجهد ينبغي ان يتركز في البلدان التي تشكل المصادر الاساسية لحركة السياحة في

السياحية في فلسطين المحتلة نتائج افضل .

بالنسبة لاحكام المقاطعة ، يجب التأكد أولا من الدول العربية جميعا انها تقوم بتطبيق هذه الاحكام بشكل حرفي . نحن نعرف ان الاردن على الاقل لم يلتزم بالتطبيق الحرفي لهذه الاحكام فيما يتعلق بالسياحة ، لكننا نعتقد ان هناك انطرا عربيا اخرى عديدة لا تتقيد بهذه الاحكام ، ومن الضروري ان نتقيد بتطبيقها اذا اردنا ان تكون لها نتائج افضل . كما انه يمكن القول ان احكام المقاطعة ذاتها لم تنزل بعد غير شاملة ، وقد يكون من الممكن ادخال بعض التطوير عليها في الوقت الراهن ، وقد يكون من الممكن تطويرها بشكل اكثر جدية في وقت لاحق ، وفي الحالتين فان من الضروري النظر في تطوير احكام المقاطعة وتاكيد ضرورة التطبيق الحرفي للاحكامها .

ويجب مطالبة الاردن بوقف الحركة السياحية بينه وبين اسرائيل ، واغلاق الجسور المفتوحة امام هذه السياحة . وما ديمنا قد تطرقنا الى الحديث عن السياحة عبر الجسور المفتوحة ، فان هناك ظاهرة اخرى ترتبط بها وهي اكثر خطورة . تلك هي ظاهرة التوسع في زيارات الصيف بالنسبة للعرب الفلسطينيين ، بحيث بلغ عدد زوار الصيف (وعليا جعل العدو من العام كله مجالاً لزيارات الصيف) ١٢٥ الف شخص ، وذلك عام ١٩٧٤ ، وقد قام الكثيرون منهم بزيارة الجزء المحتل من فلسطين منذ عام ١٩٤٨ كسياح ، وانفقوا الكثير من الاموال خلال تلك الزيارات (١٢٧) .

ان العدو ، وربما لجعلنا لا ننتبه الى هذه المسألة ، لا يدرج عدد زوار الصيف العرب ضمن قائمة السياح ، ولا يورد ما ينفقونه من عملات اجنبية ضمن قائمة وارداته السياحية ، لكن هذه الناحية الشكلية لا تنفي انهم غالبا بمثابة سياح ، وان ما ينفقونه من اموال يصب في خزينة العدو جزء كبير منه .

ان الواجب يقتضي من الجانب العربي دراسة هذه المسألة دراسة جدية من جميع وجوها ، واتخاذ الاجراءات المناسبة بصددها بما يكفل تقليص عدد كبير وجدي لعدد زوار الصيف ، او بتعبير أدق في عدد من يسمح لهم بعبور الجسور المفتوحة ، بحيث يقتصر السماح بالانتقال عبر هذه